

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٦٣**

الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

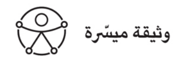
الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/1105)

1801860 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/1105)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1105، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لكروا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض على أعضاء مجلس الأمن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/1105)، وأطلعهم على آخر التطورات المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية في البلد.

وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجديد في جمهورية مالي، معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، الذي أهنئه بحرارة على تعيينه. وأود أن أنقل من خلال الوزير إلى الحكومة الجديدة رغبتنا في نجاحها، وأن أكرر لها استعدادنا واستعداد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعمها في عملها، ولا سيما مع فيما يتعلق باتفاق السلم والمصالحة في مالي.

لقد شكل اعتماد جدول زمني لتنفيذ التدابير العاجلة في إطار اتفاق السلام في الاجتماع الأخير للجنة رصد الاتفاق الذي عقدته في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، خطوة هامة. ويشمل هذا الجدول الزمني سلسلة كاملة من التدابير التي ينبغي أن تسمح بإحراز تقدم فيما يخص التدابير المؤسسية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، ضمان توافق قانون الجماعات الإقليمية مع اتفاق السلام، وتفعيل السلطات المؤقتة ولجان الانتخابات الانتقالية، وكذلك الحكومتين المحليتين في منطقتي ميناكا وتوديني، بحلول شهر آذار/مارس. ويمكن أن يساعد الجدول الزمني أيضا في تعزيز الترتيبات الأمنية، بما في ذلك تفعيل آليات تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو، ووضع الصيغة النهائية لمعايير إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن، ومواصلة تطوير استراتيجية إصلاح القطاع الأمني وتهيئة الظروف الأمنية للانتخابات المقبلة. ويمكن للجدول الزمني أن ينعش أخيرا التنمية في المناطق الشمالية.

لكن مع تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في منتصف شهر تموز/يوليه، بعد أقل من ستة أشهر، من المهم الآن أن تبذل الحكومة والحركات الموقعة على الاتفاق، كل جهد ممكن لاحترام هذا الجدول الزمني الجديد. وقبل نحو عام، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، ترأس وزير خارجية الجزائر آنذاك، السيد رمضان لعمامرة، كبير الوسطاء، اجتماعا وزاريا رفيع المستوى للجنة رصد الاتفاق، أسفر عن وضع خارطة طريق لتثبيت السلطات المؤقتة والقيام بدوريات مشتركة، فضلا عن إنشاء إطار دائم للتشاور يضم الأطراف الموقعة والوسطاء الدوليين

والشركاء الرئيسيين. وللأسف، من الواضح اليوم عدم اتباع هذه التدابير.

وأرحب بحقيقة أن أول زيارة قام بها السيد سوميلو بوبي مايغا، رئيس وزراء مالي الجديد، الذي تم تعيينه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، كانت للجزائر، الوسيط الرئيسي. ونأمل أن تعطي المشاورات مع السلطات الجزائرية الزخم المنتظر للمحادثات مع الأطراف الموقعة الأخرى بغية التغلب على الخلافات التي لوحظت خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد سُلط الضوء على وجه الخصوص، على الجدول المتعلق بقانون الجماعات الإقليمية، فضلا عن الاختلافات المستمرة فيما يتعلق بمسألة متطلبات الحصص من أجل إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن، التي تعتبر أساسية لإطلاق إصلاح قطاع تجميع القوات والأمن.

ويؤمل أيضا أن تمكّن المشاورات البناءة فيما بين الأطراف، في أعقاب اجتماع لجنة رصد الاتفاق في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، من التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه في ذلك الاجتماع، خلال الأيام القادمة. وهذا أمر ضروري لضمان الاتساق بين اتفاق السلام والإطار القانوني المتعلق باللامركزية وإرساء الأساس لإجراء انتخابات محلية وإقليمية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ في ظروف أمنية مثلى.

وفي نفس السياق، أود أن أشجع الأطراف الموقعة على تكريس الأشهر المقبلة لوضع خارطة طريق توضح رؤيتها للمؤسسات المالية والأمنية الجديدة في مالي ومختلف مراحل الإصلاح. ومن شأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات التالية أن يتيح بدء عمليات التجميع والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، ومن ثم المساعدة على الحد من انعدام الأمن في المناطق الشمالية.

لم يعد هناك الكثير من الوقت، ونحن في سباق مستمر مع الزمن في مالي. إننا نواجه انعدام الأمن المتزايد الذي حصد للأسف أرواح مئات المدنيين في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد، فضلا عن عشرات من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، والخوذ الزرق، ووحدات عملية برخان خلال العام الماضي. كما أننا نواجه أيضا تفاقم حالة حقوق الإنسان والحالات الإنسانية في البلد. ويعني واقع عدم اعتماد مشروع استراتيجية التنمية الشمالية بعد مرور أكثر من عامين على توقيع اتفاق السلام، أن نسبة كبيرة من الذين يعيشون في الشمال حرموا من فوائد السلام التي طال انتظارها. وتقدّر الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني أنه بحلول عام ٢٠١٨، سيتعرض ٤,١ مليون مالي، أو ٢٢ في المائة من السكان، إلى انعدام الأمن الغذائي. والنسبة المئوية المقدرة أعلى من ذلك في المناطق الشمالية والوسطى التي يتأثر فيها ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من السكان.

وكما رأى أعضاء مجلس الأمن بأنفسهم خلال زيارتهم التي قاموا بها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فإن التحديات لا تزال كبيرة، وكما قلت، يجب أن يكون هدفنا هو تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات، وبعدها متابعة عملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع الحكومة على الشروع في تنفيذ التدابير الرئيسية للاتفاق، المتمثلة في اللامركزية وإصلاح القطاع الأمني، بطريقة منسقة وشاملة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للحكومة استمرار دعم البعثة المتكاملة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، الذي لا يدخر جهدا في ممارسة مساعيه الحميدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما ذُكر آنفا، فإن التقرير قيد النظر يسلط الضوء على استمرار تدهور الحالة في وسط البلد الذي شهد أكبر عدد من الهجمات الإرهابية الموثقة في منطقة موبتي. وتبذل الحكومة جهودا في هذا الصدد. وعقد رئيس الوزراء مايغا اجتماعا حكوميا مكرسا لمعالجة انعدام الأمن في المنطقة الوسطى، وأصبحت الخطة المتكاملة للجهاز الوطني للتنسيق المتعلقة

بتأمين مركز البلد مفعلّة الآن. وقد عززت البعثة المتكاملة من جانبها دعم قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي عقب توقيع مذكرة التفاهم مع الحكومة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتساعد البعثة في تحسين أمن ست قواعد للقوات المسلحة المالية بتكلفة تقدر بمبلغ مليون دولار، فضلا عن مواصلة تقديم المساعدة في عمليات إجلاء الضحايا، والإجلاء الطبي.

وأود أيضا أن أرحب بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي بدأت عمليتها الثانية، فضلا عن إنشاء أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لخلية تنسيق لتوفير المراقبة السياسية لعمليات القوة المشتركة. وعلى نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر (S/2017/811)، فإننا نود أيضا أن نشير إلى ضرورة تفعيل عمل فريق الدعم، من أجل تحقيق وحدة الرؤية والغرض بين جميع أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه، تتقدم المشاورات الرامية إلى إبرام اتفاق تقني بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونعتزم العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن استراتيجية لتعبئة الموارد المشتركة، أمام المانحين في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل وفقا لأحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

كما يكثف الشركاء الإنمائيون جهودهم. فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق صندوق بناء السلام أربعة مشاريع تركز على منطقتي موبتي وسيغو بمبلغ إجمالي قدره ٨ ملايين دولار. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في جهود المصالحة ومنع نشوب الصراعات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق استعادة آليات الوساطة التقليدية في مجال النزاعات. ومع ذلك، فإن معظم هذه المبادرات لا تزال في مرحلة البداية، ولم تحدث بعد تغييرات كبيرة على أرض الواقع. وفيما يخص المستقبل، من المرجح أن تحظى منطقة وسط مالي باهتمام كبير، وتظل بارزة بشكل متزايد في جهود السلام والمصالحة.

وستشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة بداية فصل جديد في تحقيق الاستقرار في مالي. إن الإنجازات المتواضعة التي تحققت حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام الذي يشكل حجر الزاوية في ولاية البعثة، وشروع المراقب المستقل في أداء مهامه، وتشغيل نظام الجزاءات، وإنشاء لجنة التحقيق الدولية، والرئاسة المقبلة والانتخابات، والمخاطر الأمنية المستمرة التي تواجه موظفينا على أرض الواقع، وتزايد انعدام الأمن الذي يمتد إلى وسط البلد، ونشر قوة إقليمية جديدة من جانب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، هي أمور تجعل كلها من الاستعراض المستقل الذي طلبه الأمين العام مناسبا بشكل خاص من حيث التوقيت.

واسمحوا لي هنا أن أرحب بمشاركة مركز كارتر للمرة الأولى في اجتماع لجنة رصد الاتفاق الذي عقد الأسبوع الماضي، وتعيين فريق الخبراء المكلف بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) مؤخرا، وقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء لجنة التحقيق الدولية، التي أبلغ مجلس الأمن بها عن طريق رسالة وجهها له أمس.

وسيحدد المراقب المستقل العراقيل ويُوزع المسؤوليات ويقدم توصيات للمضي قدما. وسيدعم فريق الخبراء اللجنة في تحديد وفرض الجزاءات على الأفراد الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاق. وسيساعد أيضا في تسليط الضوء على الصلات بين الجريمة المنظمة الدولية والجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الموقعة. وستحقق لجنة التحقيق الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويمثل إنشاء اللجنة خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ تدابير المصالحة والعدالة المنصوص عليها في الاتفاق، وكذلك في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

بعد مرور خمس سنوات على إنشاء البعثة وسنتين ونصف على توقيع اتفاق السلام، نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة تقييم الافتراضات بشأن وجود البعثة المتكاملة واستعراض المهام الرئيسية المنوطة بها مقابل إنجازاتها على أرض الواقع وإعادة

النظر في هيكل البعثة لإجراء استعراض استراتيجي شامل. ولا بد لي أن أُذكر بأن القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) قد طلب أن تضع البعثة في غضون ستة أشهر خطة لتحديد الأولويات على نطاق البعثة، تتضمن نهجا تدريجيا لتنفيذ ولايتها وخطة انتقالية. ومع ذلك، رأينا أنه سيكون من المهم أن تسترشد الخطتان بنتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي سيُجرى في الأسابيع المقبلة، وذلك لضمان أقصى قدر من التأثير. ولذلك، نعتقد أن الخطتين ستظلان وثيقتين قابلتين للتعديل حتى يتسنى إدماج استنتاجات الاستعراض الاستراتيجي فيهما. وفي غضون ذلك، تواصل البعثة المتكاملة التركيز على المهام الأساسية المكلفة بها، حيث حققت إنجازات ملحوظة في مساعيها الحميدة وفي جهودها لحماية المدنيين.

وعلى الرغم من استمرار الثغرات في القدرات، بما في ذلك الأصول الحيوية، مثل الطائرات العمودية، تواصل البعثة جهودها الرامية إلى اتخاذ الوضع الصارم حسبما كلفها بذلك مجلس الأمن. ومنذ بداية السنة، صد حفظة السلام ثلاث هجمات استهدفت موقعا في منطقة كيدال وكمينا في منطقة موبتي، فيما انفجرت ثلاثة أجهزة متفجرة مرتجلة ضد مركبات تابعة للبعثة. ويسرني أن أشير إلى أن هذه الهجمات لم تؤد إلا إلى إصابة اثنين من حفظة السلام بجروح طفيفة. ونلاحظ أيضا أن تدابير التخفيف التي تنفذها البعثة تترك أثرا إيجابيا. بيد أن هذه المساعي طويلة الأجل. والاستعراض الذي أجراه الفريق كروز مؤخرا لأعداد القتلى من حفظة السلام وخطة عملنا يبرزان أهمية تعزيز جهودنا وضمان حصول جميع حفظة السلام على ما يلزمهم من تدريب ومعدات للعمل في هذه الظروف العدائية. ونعمل حاليا مع البعثة المتكاملة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته والتي كانت، كالمعتاد، واضحة جدا وسلطت الضوء مرة أخرى على أن الحالة في مالي تمر بمنعطف حاسم.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وأشكره على السفر إلى نيويورك للمشاركة في عمل المجلس. وهذه بادرة هامة تعتقد فرنسا، وهو ما أعتقده أنا أيضا، أن جميع أعضاء المجلس يقدرونها.

بعد مرور أكثر من سنتين ونصف السنة على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا بد من التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة تنفيذه بالكامل. وفي الواقع، فإن ثمة أثرا له على أرض الواقع. وقد حان الوقت الآن، أكثر من أي وقت مضى، كي تحرز جميع الأطراف تقدما في الوفاء بالتزاماتها. وهذا الأمر أكثر أهمية الآن نظرا لأن فرص التقدم ضئيلة مع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في مالي في عام ٢٠١٨. ولا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط البلد مصدر قلق حقيقي للجميع. ودون إحراز تقدم، ستصبح جميع المكاسب التي تحققت حتى الآن، وكذلك أهمية الاتفاق ذاتها، موضع شك.

وستكون التنمية المستدامة في منطقة الساحل مستحيلة دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في مالي. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالالتزام المتجدد من جانب حكومة مالي والحركات الموقعة بتنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام، وذلك من خلال اعتماد خطة للطوارئ قبل بضعة أيام، تتضمن جدولا محددا لكفالة وفاء كل طرف بالتزاماته بحلول آذار/مارس. وهذه خطوة إيجابية إلى الأمام، جاءت بعد طول انتظار. ومن المتوقع أن تؤدي إلى

إحراز تقدم في الأجل القصير في تنفيذ الاتفاق. وعلينا أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال وأن نضمن أن يكون الوفاء بالالتزامات من خلال اتخاذ تدابير محددة في الميدان. ومن المهم بصورة ملحة إحراز تقدم في مجال اللامركزية عن طريق إجراء استعراض قائم على توافق الآراء للتشريعات المتعلقة بتطبيق اللامركزية واعتماد قانون لإنشاء قوة شرطة على الصعيد الإقليمي وتزويد السلطات المؤقتة بالموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لأداء مهامها.

كما أن البدء عمليا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولوية، وذلك من خلال تحديد معايير الأهلية وحصص المقاتلين. وفي الأسابيع المقبلة، سنواصل متابعة جميع هذه النقاط عن كثب، بالتعاون مع الجهات المعنية في مالي. وتشجع فرنسا أيضا السلطات المالية على إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. وتدعو جميع الأطراف إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان.

ووفقا لأحكام اتفاق السلام، يجب على المجلس أن يتخذ التدابير الضرورية التي من شأنها أن تشجع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وكان اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي أنشأ نظام جزاءات مالي، الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وينبغي توخي اتخاذ تدابير إضافية في حالة عدم الوفاء بالالتزامات الأخيرة التي قطعتها الأطراف، بما في ذلك فرض جزاءات على الأفراد الذين يعوقون تنفيذ الاتفاق. وفرنسا على استعداد لتحمل مسؤوليتها في هذا المجال. وستوفر التقارير المقبلة التي سيقدمها أعضاء فريق الخبراء والمراقب المستقل، والذين نرحب بتعيينهم، أساسا للتحرك في هذا الاتجاه إذا اقتضى الأمر. ويجب على جميع الأطراف المالية أن تتحمل مسؤولياتها الآن.

تواصل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل العمل معا لمكافحة التهديد الوجودي الذي يشكله الإرهاب على شعوبها ودولها. وقد شهدت الأسابيع الماضية إحراز مزيد من التقدم في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية بوضع خريطة طريق محددة لنشر القوات ونقل القيادة والعمليات المستقبلية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يظل الهدف إرسال إشارات إيجابية بسرعة بشأن طريق الاستقرار في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتأكيد، بصفة خاصة، على عودة الحكومة والخدمات العامة في جميع أنحاء أراضيها.

وفي نيويورك، يجب أن تكون أولويتنا هي بذل قصارى جهدنا لضمان إمكانية توقيع الاتفاق التقني المبين في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) خلال المؤتمر الدولي للمانحين الذي سيُعقد في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل لجمع الموارد اللازمة لتمويل الدعم الذي ستقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة. وسيتحقق ذلك من خلال آلية يستضيفها الاتحاد الأوروبي، والتي سيتعين تمويلها من خلال التبرعات الدولية، وفقا لأحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

وأخيرا، لا يزال إيجاد إطار متين يعزز احترام حقوق الإنسان شرطا مسبقا هاما لنجاح القوة المشتركة. ولذلك، فإننا نشجع بلدان المجموعة الخماسية على أن تنشئ، في أقرب وقت ممكن، إطار الامتثال المحدد في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) باعتبار ذلك متابعة للعمل الذي تم القيام به خلال الأسابيع الأخيرة. وهذا أفضل سبيل لضمان أهلية القوة المشتركة للحصول على دعم البعثة، بموجب معايير الأمم المتحدة للمشروطية في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من جميع التحديات، لا تزال البعثة، جنبا إلى جنب مع القوات الأمنية الأخرى المنتشرة على أرض الواقع، عنصرا حاسما في ضمان استقرار مالي.

وتتمثل مسؤوليتنا، في الأجل القصير، في التعبئة لمد البعثة المتكاملة بكل الوسائل التي تحتاجها لأداء الولاية القوية التي كلفها بها المجلس. وتكمن الأولوية في ذلك الصدد في النشر الفوري لقدرات متكيفة على أرض الواقع من أجل تزويد القوة

بقدرة تشغيلية كاملة في الأشهر المقبلة. ولا بد من إيجاد حلول دائمة سريعا من أجل تزويد الوحدات بما يكفي من عربات مدرعة وقدرات جوية متوسطة المدى وقوافل الحماية المصفحة.

وأخيرا، فإن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة الذي سيجري في الأسابيع المقبلة سيتيح لنا فرصة لمواصلة التفكير الطويل الأجل في مستقبل البعثة وتنسيقها مع القوات الأمنية الأخرى في الميدان، وعلى رأسها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتشكل مالي ومنطقة الساحل مسرحين مثاليين لبناء عمليات حفظ السلام المستقبلية. فهما تتيحان لنا الفرصة للعمل على إقامة تنسيق مثمر بين عملية تابعة للأمم المتحدة وأخرى أفريقية. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا وفر المجتمع الدولي لكلتيهما ما يلزمهما من أدوات ودعم.

وكما أتيحت لي الفرصة فعلا للتشديد على ذلك في بياني، فقد بات ملحا الآن أن نحرز تقدما نحو التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومن مسؤولية المجلس أن يبعث برسالة تشجيع قوية إلى الأطراف المالية بهذا الخصوص. وستقدم فرنسا اليوم اقتراحا إلى أعضاء المجلس الآخرين بشأن مشروع بيان رئاسي في ذلك الصدد.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته.

ونشارك زميلنا، ممثل فرنسا، ورئيس المجلس في الترحيب بصاحب المعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

وأود، في البداية، أن أسلط الضوء على التقدم السياسي المحرز في مالي. إننا نلاحظ بشيء من الأمل المضي قدما في توطيد اتفاق السلام والمصالحة في مالي بخطوات أساسية، لا شك في أنها كذلك تشجع مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وبطبيعة الحال، شعب وحكومة مالي على مواصلة جهودهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد الشقيق.

ونشير، في ذلك الصدد، إلى الوقف النهائي للأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة من خلال التوقيع على وثيقة الالتزامات، التي تنص على استئناف الحوار من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة وزيادة تدابير بناء الثقة من أجل نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين. وننوه، علاوة على ذلك، بالاجتماع الأخير للجنة متابعة الاتفاق، المعقود في باماكو في أوائل الأسبوع الماضي، والذي اتفقت فيه الأطراف على جدول زمني منقح ومرتب حسب الأولويات لتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام والمصالحة، والذي من المقرر تنفيذه بنهاية آذار/مارس. ونرى أن هذه الالتزامات تمثل مبادرة هامة يجب كفالتها بصورة حاسمة. ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة ورئيس جمهورية مالي لتحقيق الوقف النهائي للأعمال العدائية من خلال وضع خطط وطنية واتخاذ تدابير أساسية في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

ومن المهم أن نكرر ونسلم بأن أثر الصراع الليبي على الحالة الأمنية في المنطقة هو نتيجة مباشرة للممارسات والسياسات التدخلية المتمثلة في تغيير الأنظمة والتي كان لها أثر جانبي على منطقة الساحل، ما أدى إلى تزايد الفوضى والإرهاب، بما لذلك من نتائج مؤسفة ما زالت آثارها محسوسة حتى يومنا هذا.

ونلاحظ بقلق أن الهجمات الإرهابية غير المتناظرة التي تُرتكب باستخدام الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة لا تزال تهدد سلامة وحياة السكان المدنيين وقوات الأمن المالية وسلطات الدولة وأفراد البعثة المتكاملة، ناهيك عن حقيقة أنها تساهم أيضا في انتشار وترسيخ الجريمة عبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية، بكل العواقب المترتبة على ذلك.

وعليه، فإننا نعتبر أنه من الضروري إبراز والتنويه بالمهام التي يضطلع بها أفراد البعثة المتكاملة التي كثفت جهودها لضمان

التنفيذ النهائي لاتفاق السلام من خلال رصد تطبيقه وتيسير الحوار السياسي عبر الوساطة والمساعي الحميدة، بالتنسيق مع الحكومة المالية. ونثني على أنشطة البعثة في تقديم المشورة التقنية واللوجستية والأمنية للإعداد للعمليات الانتخابية المقبلة في مالي. ونولي أهمية كبيرة، علاوة على ذلك، للتوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة المالية، والتي ستوفر الدعم إلى القوات المسلحة في مجالات العمليات والاستخبارات والإجلاء الطبي والقضاء على الأجسام المتفجرة والتعامل معها وإزالة الألغام وحماية المدنيين.

غير أنه على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها البعثة، يساورنا القلق إزاء استمرار الافتقار إلى القدرات المادية واللوجستية والتكنولوجية التي من شأنها أن تمكنها من الوفاء بولايتها بكفاءة وفعالية في بيئة متقلبة وغير نمطية.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بسبب الهجمات الإرهابية العنيفة، مع آثارها العرضية والخطيرة للغاية، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين في البلدان المتاخمة. ونود أن نشير إلى أثر جانبي آخر وهو انعدام الأمن الغذائي، الذي يعرض مئات الآلاف من الأشخاص للخطر، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل يعانون سوء التغذية الحاد. وتظل القابلية للتضرر عند أعلى مستوياتها وسط القُصر، المهمشين والمحرومين من حقوقهم الأساسية، بما فيها الحق في التعليم، بسبب إغلاق المئات من المدارس نتيجة للتهديدات الإرهابية.

ومن الواضح، في ذلك الصدد، أن الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل لا تزال تطرح تحديات كبيرة. وتلقي بوليفيا الضوء على الجهود الأساسية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بقيادة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون والتنسيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي نعتبرها حاسمة في مكافحة الجماعات الإجرامية العابرة للحدود وفي توفير ظروف أمنية أفضل للسكان المدنيين.

ختاما، نحث المجتمع الدولي بصفة عامة على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي. ونعتقد أن تقديم الدعم للحكومة المالية هو الدعامة الأساسية التي ينبغي أن تحفزنا على تحقيق السلام النهائي، وذلك في ظل الاحترام الصارم لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/1105) عن التقدم المحرز في العملية السياسية في مالي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأرحب، قبل المضي قدما، بحضور معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، معنا. وأطلب منه أن يتقبل ترحيب الوفد الإيفواري وتهانيه على مهمته الجديدة في قيادة السلك الدبلوماسي لمالي.

لقد قدمت إحاطة السيد لاكروا وصفا لحالة من التناقضات، تستدعي يقظة المجلس المستمرة وتعزيز دعمه للبعثة في تنفيذ ولايتها. وبلدي يولي أهمية قصوى لتطورات الحالة في مالي، ولا سيما العملية السياسية، ويرحب بجهود الحكومة وعزمها على تعزيز التنفيذ الكامل والشامل للجميع لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي يشكل الإطار الوحيد لحل الأزمة في ذلك البلد.

ويتشاطر وفد بلدي استنتاجات الأمين العام بشأن ضرورة أن تقوم الأطراف المالية بمضاعفة جهودها لتنفيذ الاتفاق الذي تأخر كثيرا. وهذا التأخير يمكن أن يهدد إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية المقبلة. إن الوقت ينفد، وتنفيذ اتفاق السلام قبل موعد الانتخابات المقبلة سيكون أساسيا لكفالة عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية.

وبدعم من البعثة المتكاملة، ينبغي التركيز على إعادة نشر الإدارة؛ وتحقيق اللامركزية; وإصلاح قطاع الأمن; ونزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ذلك الصدد، نشجع لجنة متابعة الاتفاق على أن تضطلع بدورها كاملا وأن توجه الأطراف المالية إلى القيام على نحو حازم بتولي زمام خارطة الطريق التي وُضعت في الجزائر العاصمة. فحضور الجزائر، التي تقود جهود الوساطة الدولية، والممثل الخاص للأمين العام بصفتهما مراقبين في لجنة متابعة الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام ومؤشر على الانفتاح الذي سيعزز فعالية اللجنة.

وتشيد كوت ديفوار بعزم الحكومة المالية على إشراك البلدان المجاورة، لا سيما الجزائر، في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يشجع المنطقة والبلدان المجاورة لمالي على العمل عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، للتوصل إلى حل نهائي للأزمة في مالي.

ويرحب وفد بلدي باتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مختلف الحركات الموقعة على اتفاق السلام، ويشجع أصحاب المصلحة على ضمان تنفيذه تنفيذا فعالا بغية الإسهام في تحسين الحالة الأمنية في البلد. بيد أن كوت ديفوار قلقة إزاء التدهور الخطير للحالة الأمنية في وسط البلد والمخاطر الحقيقية لامتداد الهجمات الإرهابية في الجنوب. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى تفعيل قوة الرد السريع للبعثة في أقرب وقت ممكن وتلبية حاجتها إلى طائرات عمودية.

كما تدعو كوت ديفوار الدول الأعضاء إلى أن تزود البعثة بالوسائل المناسبة لتأمين المعسكرات والقوافل من هجمات الجماعات الإرهابية، التي أودت بحياة الكثير من حفظة السلام المنتشرين في مالي. وعلاوة على ذلك، يحث بلدي البعثة وشركاء مالي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في إطار نشر قوات الدفاع والأمن المالية، لا سيما في شمال ووسط البلد. ويجب أن نضمن حصول حكومة مالي على ما الدعم الضروري الذي يحتاجه جيشها من أجل حماية شعب مالي وأرضها. فوجود هذه القوات سيمنع الجماعات المسلحة من أن تعزز مواقعها بشكل دائم، ونتيجة لذلك، سيكون سيحول دون ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما سييسر إعادة نشر الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ترحب كوت ديفوار بالتوقيع يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على مذكرة الاتفاق مع الحكومة المالية من أجل ضمان دعم البعثة للقوات المسلحة المالية، لا سيما في مجال تعزيز القدرات اللوجستية والتشغيلية، وتبادل المعلومات والاستخبارات، وعمليات الإجلاء الطبي وتعطيل المتفجرات والذخائر.

ولن يكون السلام والأمن في مالي دائمين إلا إذا تم القضاء على الجماعات الإرهابية والمجرمين. وتحقيق هذا الهدف يرتهن بفعالية قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في حربها ضد الجماعات الإرهابية.

ويسعد كوت ديفوار تقارب الآراء والوحدة في العمل بين أعضاء المجلس بشأن الدعم المقدم من البعثة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتدعو المجلس إلى أن يقوم بأكثر من ذلك في كفالة دعمه حتى يتسنى لنا أن نتأكد من أن البعثة لن تظل هدفا للهجمات إرهابية. وتأمل كوت ديفوار أن يتم التوقيع، وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، على الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويرحب فد كوت ديفوار بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في بيئة متزايدة التعقيد. غير أننا نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما في شمال ووسط مالي، فضلا عن تزايد الهجمات غير المتناظرة على أفراد البعثة.

وعلاوة على الحالة الأمنية، يود بلدي أن يشيد بالتزام البعثة، والتزام حكومة مالي، بتنفيذ خارطة الطريق بغية تحقيق

أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر من أجل تحسين الأحوال المعيشية لأبناء الشعب المالي. وتتفق كوت ديفوار مع الأمين العام على أن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بغية بناء الأساس لإحلال السلام واستتباب الأمن.

وفي الختام، يود بلدي أن يؤكد مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة في مالي، وأن الأطراف ينبغي أن تلتزم التزاما حازما بأن تنفذ بحسن نية اتفاق السلام والمصالحة، وهو الحل الذي اختاره أبناء شعب مالي أنفسهم. وتؤمن كوت ديفوار بقدرة جميع الأطراف على تجاوز خلافاتها من أجل مصلحة دولة مالي وشعبها.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام السيد جون – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس اليوم، وأعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره (S/2017/1105)، وللممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف وفريقه على عملهما الممتاز في الميدان. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لحضور الوزير كوليبالي في المجلس اليوم .

لقد مضى حتى الآن أكثر من عامين ونصف على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد كان التقدم المحرز في تنفيذه متفاوتا، بيد أن إحراز تقدم ملموس في عملية السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم في مالي، بل في المنطقة. ويزداد هذا الهدف إلحاحا في ضوء الحالة الأمنية الخطيرة، التي تتسم بزيادة واشتداد الهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية. ومن الواضح أن ما من شيء عدا النهج الشامل، الذي يرتكز على عملية السلام ويعالج الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار، هو الذي سيحل الحالة الأمنية في مالي بطريقة دائمة.

ونرحب باعتماد الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق السلام. ويمثل هذا الاتفاق فرصة ثمينة ستؤدي إن لم تغتنم إلى تقويض التقدم المحرز بالفعل والتشكيك في إمكانية تحقيق السلام والمصالحة. ولذلك، من الضروري أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام بحسن نية وبصورة ملموسة وموضوعية، ودون مزيد من التأخير.

ووفي هذا الإطار، ينبغي أن تشارك في تدابير بناء الثقة. وهذا أمر بالغ الأهمية لا سيما بغية التمهيد لانتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع، من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨. ولا بد من زيادة المسؤولية الوطنية عن الإصلاحات المؤسسية الرئيسية المتوخاة في اتفاق السلام. وندعو جميع الأطراف إلى الاضطلاع بدورها، لا سيما من أجل ضمان إحراز تقدم في تحقيق اللامركزية وعمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ويحدونا الأمل في أن رئيس الوزراء المعين حديثا مايغا سيضطلع بمسؤولياته ويتولى الريادة بطريقة شاملة.

لقد توفرت جميع الأدوات اللازمة لدعم عملية تنفيذ اتفاق السلام بتكليف مركز كارتر بدور المراقب المستقل مؤخرا، وإنشاء نظام الجزاءات في العام الماضي. وعلى الرغم من الاختلاف في طابعها، فإن جميع هذه الأدوات تساعد الأطراف على تحقيق مساعيها. وندعو الأطراف إلى دعم تلك الأدوات واستخدامها في أداء أعمالها.

وما تزال المرأة غير ممثلة تمثيلا كاملا في هياكل صنع القرارات ذات الصلة بعملية السلام، غير أن للمرأة دورا هاما تضطلع به في تنفيذ اتفاق السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذها مؤخرا فريق الوساطة التابع لآلية متابعة الاتفاق ولجنة متابعة الاتفاق بشأن المزيد من التشاور مع النساء. ومن المهم أن يستمر ذلك الحوار، وأن يتواصل إعطاء الطابع المؤسسي لإشراك المرأة في عملية السلام.

وما تزال حالة حقوق الإنسان في مالي مصدرا للقلق الشديد، لا سيما تزايد الجماعات المتطرفة العنيفة. وتقع على عاتق الحكومة المالية مسؤولية ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ووصول الجميع إلى العدالة، بما في ذلك إعطاء

الأولوية لتدابير المصالحة والعدالة ضمن اتفاق السلام. ونرحب بقرار الأمين العام إنشاء لجنة التحقيق الدولية بغرض التحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع في أراضي مالي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

ونرحب بالدعم المستمر من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بهدف تشغيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وبالعدد الهائل من البيانات الإضافية المقدمة إلى اللجنة، على الرغم من أننا ما نزال نشعر بالقلق من استمرار بطء التقدم. وتؤكد الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان أهمية تفعيل إطار قوي لامتثال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على وجه السرعة.

ونتطلع إلى المزيد من المعلومات عن الخطة الانتقالية للبعثة وتوصيات الاستعراض الاستراتيجي المقبل. وتلك عملية هامة بعد مضي خمس سنوات على إنشاء البعثة وتتيح فرصة للتفكير، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في تشكيلها وانتشارها الجغرافي.

ونشاطر الأمين العام الإشادة بالتزام الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن في المنطقة عن طريق إنشاء القوة المشتركة. ونرى أن بوسع القوة أن تسهم في تهيئة بيئة تمكينية مساعدة على تعزيز الأمن. وبالنظر إلى تكامل أدوار القوة المشتركة والبعثة المتكاملة، فإن من المهم ألا يؤثر دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة من خلال البعثة على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأولوياتها الاستراتيجية.

وتستطيع الأطراف - بمضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام في مالي- أن تساعد في كفالة إجراء انتخابات ناجحة في وقت لاحق من هذا العام. ومن شأن ذلك أن يسهم بدوره في تنشيط عملية السلام وتهيئة الظروف اللازمة لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف في الاتفاق التزامها، وأن تعمل على تكثيف جهودها لتنفيذه بصورة ناجحة.

ولا تزال البعثة تؤدي دورا هاما في دعم الجهود الوطنية في مالي. ونحن فخورون بدعم عملها عبر مساهمتنا بأكبر وحدة عسكرية حاليا في أي من البعثات الدولية، فضلا عن دعمها بأفراد شرطة وموظفين مدنيين. ولا تزال السويد ملتزمة بدعم مالي حتى تصبح دولة سلمية قادرة على الصمود وشاملة لجميع مواطنيها.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود معالي السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

(تكلم بالإسبانية)

تنوه بيرو مع الشعور بالقلق إلى الحالة في مالي. ونأمل أن نسهم - بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن - في تعزيز التزام المجتمع الدولي إزاء الجهات الوطنية الفاعلة لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في ذلك البلد. ونرى أن الحالة الإنسانية التي يواجهها السكان المدنيون خطيرة، وكذلك معاودة الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في مالي، خاصة في المنطقتين الوسطى والشمالية، بسبب ممارسات الجماعات الإرهابية والاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة وغياب الدولة.

وتشيد بيرو، بل تؤيد الأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بيئة خطيرة وفي ظل أوضاع عملياتية معقدة. وأود الآن

أن أشير بإيجاز إلى الجوانب السياسية والأمنية التي يتعين إحراز تقدم فيها على وجه السرعة.

أولا، على الصعيد السياسي، فإن من الضروري تحقيق اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي مضى ما يقرب الثلاث سنوات منذ التوقيع عليه في عام ٢٠١٥. ولا شك أن وضع جدول زمني لذلك يعدُّ خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن من الضروري تسريع وتيرة التنفيذ. ويعتبر إجراء انتخابات حرة وشفافة هدفا رئيسيا ويجب أن يحظى بدعم إقليمي ودولي قوي. وينبغي أن تساعد زيادة مشاركة المرأة والشباب في بناء المؤسسات الشاملة اللازمة لصون السلام وتعزيزها. ونرى أيضا أن من الضروري المضي قدما في أقرب وقت ممكن بعملية مراجعة الدستور لإنشاء نظام المؤسسات الوطنية اللازم لتوفير الأمن والعدالة في البلد، تمشيا مع اتفاق السلام والمصالحة.

ونرحب من ذلك المنطلق، بالقرار الأخير للأمين العام بإنشاء لجنة التحقيق الدولية، وطلبه إلى السلطات المالية التحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونؤيد مكافحة الإفلات من العقاب وإعمال سيادة القانون في مالي.

ثانيا، وفيما يتعلق بمجال الأمن، تؤكد بيرو أهمية اعتماد منظور إقليمي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة متكاملة ومتعددة الأبعاد، بما في ذلك الصلة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والأنشطة الإجرامية الأخرى. ونشدد أيضا على ضرورة المضي قدما ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين وإيجاد فرص عمل لائقة لهم بغرض الحيلولة دون تجدد العنف.

وتسلّم بيرو بإيجابية الولاية المسندة إلى البعثة المتكاملة لتقديم الدعم العملياتي واللوجستي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولكننا نرى في الوقت نفسه أنه ينبغي تعزيز القدرات العملياتية للبعثة. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أنه لم تُنشر القوة الكاملة المأذون بها بعد، وأن هناك عجزا كبيرا في المعدات. ونشدد في ذلك الصدد على ضرورة ضمان سلامة ذوي الخوذ الزرق في الميدان، لأن مالي تعدُّ من أخطر البيئات. ولذلك السبب، فإننا نؤيد قرار الأمين العام معالجة هذه المسألة الشاملة للعديد من عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، نرى أن التنمية المستدامة لا تنفصل عن السلم والأمن. وفي ذلك الصدد، ربما يكون من المثير للاهتمام أن تتضمن التقارير المقبلة إحصاءات للنمو الاقتصادي ويستحسن أن تشمل مؤشرات اجتماعية قد تعطي فكرة أوضح عن التحديات التي تواجه مالي في مجال التنمية المستدامة، وهو ما نؤيده جميعا.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نود أن نتقدم بجزيل الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا على إحاطته القيمة حول آخر التطورات في جمهورية مالي. وفي نفس الوقت، أود أن أنضم إلى من سبقوني في الترحيب بالسيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. ولا شك أن وجود معالي الوزير كوليبالي معنا اليوم يدل على التزام الحكومة المالية إزاء إيجاد الحلول المناسبة للوضع الراهن في مالي.

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية. ونحثها على البناء على هذه الخطوات، بالإضافة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. كما نحث جميع الأطراف على التعاون والمشاركة لضمان تنفيذ متطلبات الاتفاق ومواجهة التهديدات الإرهابية المشتركة.

وفي هذا السياق، نرحب بالجدول الزمني المنقح لتنفيذ الاتفاق الذي اتفقت عليه الأطراف الموقعة في الاجتماع الأخير للجنة متابعة الاتفاق في عاصمة مالي، باماكو، مؤخرا في ١٦ كانون الثاني/يناير.

ونحث جميع الأطراف على تنفيذ العناصر المتبقية من الاتفاق في غضون الإطار الزمني المحدد.

ونعبر عن أسفنا وقلقنا إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في مالي. ونشيد بجهود قوات حفظ السلام التي تتعرض حياة عناصرها للخطر يوميا للحفاظ على الأمن والسلام في بيئة مليئة بالمخاطر، فقد دفع ٤٢ فردا منهم حياته ثمنا لذلك في عام ٢٠١٧ وحده. وأشدد على ضرورة تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع واحتوائها. وترحب دولة الكويت بالتزام كل من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار منذ التوقيع على الاتفاق الأخير في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وندعو كافة الأطراف إلى العمل على تحسين الأوضاع الأمنية في الدولة.

إن زيادة الهجمات الإرهابية وانتشار الفكر المتطرف واستهداف قوات حفظ السلام والقوات المالية، جميعها تطورات نتابعها بقلق. وندين جميع الأنشطة الإرهابية التي تحدث في المنطقة، ونؤكد على أهمية الجهود الحثيثة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة التهديدات الإرهابية وأمن الحدود والجرائم العابرة للحدود في المنطقة. وفيما يتعلق بالقوة المشتركة، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، ونحث دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق التقني من أجل تسهيل عمل القوة. كما نود أن نتطرق إلى المبادرة كمثال ونموذج ناجح وإيجابي للملكية الإقليمية في مكافحة التهديدات المشتركة العابرة للحدود. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود النشطة من جانب كل من النيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي، ونثني على التبرعات القيمة التي تقدم بها عدد من الدول إلى القوة المشتركة.

على الرغم من الحالة السياسية الراهنة وتدهور الأوضاع الأمنية، فإن جمهورية مالي تشهد نموا اقتصاديا واعدا، كما أفادنا الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في إحاطته الأخيرة للمجلس يوم ١١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8156). ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة المالية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتنفيذ المشاريع التي تفضي إلى إيجاد فرص عمل للشعب وتحسين الوضع الاقتصادي. كما نرحب بالجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لخطة الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونتمنى للشعب المالي الصديق مستقبلا مزدهرا، ونؤكد على التزامنا بالعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن لضمان بلوغه هذا الهدف. لا شك في أن هذا النمو الاقتصادي فرصة لحل بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتبقية وتحسينها، ونحث الحكومة المالية، بدعم كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والبعثة المتكاملة، على استكمال وتعزيز هذا النمو من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي يسرنا أن نرى لها روحا جديدة بقيادة نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد.

ويرحب بلدي بقرار الأمين العام بإنشاء لجنة تحقيق دولية في مالي يوم أمس، في رسالته الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن، والتي تفيد بأن اللجنة سوف تنظر في الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تطبيقا لاتفاق السلام والمصالحة وقرار المجلس ٢٣٦٤ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، نؤكد التزامنا بدعم الأمين العام في مساعيه الرامية إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، نشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، كما نكرر إشادتنا بالبعثة المتكاملة مؤكدين على دورها الهام في تحقيق الاستقرار والأمن للمدنيين. ونشدد على أهمية جهودها في الدعم التقني واللوجستي والاستشاري للحكومة المالية. ونتمنى للحكومة التوفيق خلال تنظيمها

للانتخابات المحلية والرئاسية فخلال العام الجاري، ونحثها على ضمان انتخابات شفافة يشارك فيه كافة مكونات الشعب المالي الصديق.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية القيمة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، على عمله في ظروف صعبة للغاية. ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها البعثة المتكاملة، وندعوها إلى زيادة تعزيز ممارسة مساعيها الحميدة، وفقا لولايتها.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب هنا اليوم بوجود معالي السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

تتابع بولندا عن كثب الحالة السياسية في مالي ومنطقة الساحل. فهي الآن واحدة من أهم مناطق العالم في مكافحة الإرهاب الدولي. ونتشاطر الشواغل إزاء تدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي على وجه الخصوص، بما لها من آثار غير مباشرة على البلدان المجاورة لمالي. إن تحقيق الاستقرار في مالي سياسيا وضمان سلامتها الإقليمية سيكون أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الساحل. مع مرور أكثر من سنتين ونصف السنة منذ التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا يزال العديد من أحكامها ذا صلة. إن بناء الثقة وتجاوز العوائق القائمة بين الحكومة والجهات الوطنية الأخرى أساسيان لتيسير العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيدات رئيس مالي بأن كل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨– الرئاسية والتشريعية والمحلية – ستعقد وفقا للمواعيد النهائية المقررة دستوريا. وينبغي لنا جميعا أن ندرك أن تنظيم الانتخابات في بيئة أمنية غير مستقرة يشكل تحديا. وينبغي إشراك المرأة في جميع هيئات صنع القرار المتصلة بعملية السلام، ولذلك أرحب بامتثال جميع الأحزاب السياسية لتخصيص حصة ٣٠ في المائة للنساء في المهام الانتخابية، فضلا عن تمثيل الشباب في القوائم المقدمة للانتخابات المحلية والإقليمية.

ونشجع حكومة مالي على وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية لتطوير شمال مالي وصياغة خطة طوارئ وطنية، فضلا عن اعتماد جدول زمني لتنفيذ الاتفاق، كجزء من الجهود المبذولة لبناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة في عملية السلام. التنقيحات الدستورية وإصلاحات قطاعي الأمن والعدالة وعملية الأخذ بالمركزية ليست سوى بعض المسائل التي يجب معالجتها في القريب العاجل. ونأمل أن تواصل المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية الأفريقية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والبلدان المجاورة لمالي جهود الوساطة ودعم الإجراءات الرامية إلى التنفيذ الفعال لعملية السلام في مالي.

وترحب بولندا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، بإمكانية زيادة التعاون مع البعثة المتكاملة في سياق تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على أساس القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). يجري إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق تقني في أقرب وقت ممكن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في الختام، تشجع بولندا جميع الأطراف في مالي على مواصلة الحوار السياسي. كما نود أن نقدم دعمنا الكامل للممثل الخاص النظيف ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة المتكاملة.

السيد شين بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالسيد كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في جلسة اليوم، وتهنئه على توليه منصبه الجديد. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية.

تود الصين أن تشكر شعب مالي وأن تعرب عن دعمها له في جهوده الدؤوبة للنهوض بفعالية بعملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

منذ توقيع اتفاق السلام، بذلت حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة والأطراف المعنية جهوداً هائلة لتنفيذ الاتفاق، الأمر الذي أسفر عن تقدم مستمر. وترحب الصين بهذه التطورات.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة مالي وعقدت محادثات مثمرة مع الأطراف المعنية. في الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية الراهنة في مالي تزداد سوءاً. إن النشاط الإرهابي في مالي والمناطق المجاورة مستشر، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده الرامية إلى دعم عملية السلام والمصالحة في مالي ومساعدة البلد على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأطراف في مالي لتنفيذ اتفاق السلام. وتأمل الصين أن تواصل جميع الأطراف في الاتفاق إظهار الإرادة السياسية، وتنفيذ أحكام الاتفاق كاملة، وأن تلتزم معاً بالتنمية وإعادة الإعمار الوطنيين. وينبغي أن توفّر الإدارة المؤقتة في شمال مالي الخدمات الأساسية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنّى للناس في المنطقة عيشُ حياةٍ أفضل والتمتع بثمار السلام. ذلك سيساعد على كسب قلوب الناس من أجل عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة مالي على تعزيز قدرتها على التنمية الذاتية والحوكمة، على أساس احترام استقلال مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد حكومة مالي على تعزيز قدرتها في مجالي الأمن وجهود مكافحة الإرهاب. وينبغي أيضاً تقديم المساعدة إلى الحكومة، بناء على طلبها، لتمكينها من الاستجابة للتحديات الأمنية في جميع أنحاء إقليمها وكي تتولى تدريجياً المسؤولية عن الأمن الوطني. وفيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية المستشرية، يجب اتخاذ تدابير لاعتماد خطوات متكاملة للاستجابة من خلال التعاون الإقليمي. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والآليات الإقليمية الأخرى، وتدعم إنشاء قوة مشتركة للتعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية بصورة مستقلة. وتحثّ الصين المجتمع الدولي على احترام الدور القيادي الذي تضطلع به أفريقيا في التعامل مع المشاكل الخاصة بها. وتؤيد الصين بنشاط بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتشكر الصين البعثة والممثل الخاص السيد النظيف على الجهود الدؤوبة للمساعدة في النهوض بالسلام والمصالحة في مالي. وتأمل الصين أن تواصل البعثة التنسيق والتعاون مع حكومة مالي، وتحترم اقتراحات مالي ومساعدة البلد على تعزيز قدراته الأمنية والمساعدة في جهود نزع السلاح وإعادة الإدماج. إن البعثة منتشرة في بيئة معقدة وخطيرة؛ ويجري بانتظام مهاجمة حفظة السلام التابعين لها، الأمر الذي يشكل مسألة خطيرة على السلامة والأمن. وقد كان هناك مؤخراً بعض التحسّن فيما يتعلق بمعدات البعثة المتكاملة، ولكن الموارد والقدرات لا تزال منقوصة. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز السلامة والأمن لأفرادها، وتعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات والأطراف الأخرى التي تقدّم المساعدة للتأكد من أن لدى البعثة ما يلزم من المعدات والموارد لتنفيذ ولايتها والدفاع عن نفسها. وتشكر

الصين الأمانة على الإحاطات الإعلامية التي تأتي في الوقت المناسب بشأن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ونأمل أن تستمر في النهوض بالعمل ذي الصلة في هذا الصدد.

والصين تؤيد مالي تأييداً راسخاً في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية. إن الصين بلد مساهم هام بقوات في البعثة المتكاملة، حيث تنشر حوالي ٤٠٠ من حفظة السلام. ونود العمل مع المجتمع الدولي لنواصل دعم عملية السلام والمصالحة في مالي وتقديم إسهامنا إلى مالي لتحقق السلام والاستقرار والتنمية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في مالي وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وما زلنا نقدّر جميع جهود وتضحيات حفظة السلام التابعين للبعثة، الذين يعملون، كما نعرف جميعاً، في ظل ظروف صعبة للغاية ويواجهون باستمرار هجمات الإرهابيين غير المتناظرة. من المؤكد أنهم يستحقون دعمنا وتضامننا. ويسرنا أيضاً أن نرى وزير خارجية مالي الجديد، معالي السيد كوليبالي. ونتطلع إلى الاستماع إلى أول بيان يدلي به أمام مجلس الأمن.

ونشير مع الارتياح إلى أنه لم يجر الإبلاغ عن أي انتهاكات لوقف إطلاق النار من جانب الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي منذ الإحاطة الإعلامية السابقة (انظر S/PV.8062). ومن المشجع أيضاً أن الجهات الفاعلة السياسية في مالي قد تمكنت من تحقيق الأهداف الرئيسية للاستقرار من أجل الإنشاء الناجح لسلطات مؤقتة في جميع المناطق الشمالية من البلد وبدء الدوريات المختلطة في غاو. ومناقشاتها بشأن إيجاد تسوية سياسية للنزاع القبلي الجاري جديرة أيضاً بالتنويه.

ومن ناحية أخرى، فإن التحديات التي تواجه مالي في سياق تدهور الحالة الأمنية لا تزال مصدراً للقلق الشديد. في شمال ووسط مالي، فإن الاستهداف المتكرر للسلطات المدنية المالية من جانب الإرهابيين يشير بوضوح إلى نيتهم الهدامة لتقويض سلطة الدولة. ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2017/1105) أن عدد موظفي الدولة الذين أعيد نشرهم في تلك المناطق يُظهر اتجاهاً نحو الانخفاض بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. يشكل عكس مسار تلك الحالة تحدياً رئيسياً، كما لوحظ خلال زيارة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. ومما لا شك فيه أن هناك حاجة إلى مزيد من تعزيز الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة في جميع أراضي مالي.

وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، فإن إعادة تأهيل المراكز الصحية والمدارس وحفر آبار ثقبية في مناطق تمبكتو وميناكا وغاو وتوديني عن طريق التمويل المحلي هو أمر مشجع. وندعو الشركاء الدوليين للمساعدة في سد ثغرات التمويل من أجل تأهيل الهياكل الأساسية والمعدات، الأمر الذي يشكل تحديا خطيرا ما زال يؤثر على سرعة عملية التعافي في البلد.

ونقدّر أن صندوق بناء السلام خصص قدراً كبيراً من الموارد للتصدي للحالة الأمنية المتدهورة في منطقتي سيغو وموبتي، بما في ذلك المصالحة ومنع نشوب النزاعات.

إن تحسين اللوجستيات التي تشكّل كابوساً بفتح طريق كوتونو - نيامي - غاو للإمداد بغية تخديم المخيمات في شرق مالي وشمالها، وكذلك مرفق التخزين المركزي في غاو، كان إنجازاً بارزاً، إذ ستُحسّن العملية برمّتها على نحو كبير إيصال المساعدات الإنسانية والبضائع إلى المناطق.

إن تعزيز التعاون بين القوات المسلحة المالية والبعثة المتكاملة في تسيير العمليات المنسّقة والدعم اللوجستي والتشغيلي، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات، فضلاً عن التخطيط والتدريب، يظل أمراً بالغ الأهمية. لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من حيث التحول الهيكلي للاقتصاد وتعزيز قدرات

الحوكمة والأمن إلا من خلال هذا التعاون من جانب البعثة المتكاملة والفريق القطري للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد بقوة الجهود المبذولة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستثمار وإيجاد فرص العمل في البلد.

يرتبط السلام والأمن في مالي ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن في المنطقة. ويظل استمرار مجلس الأمن في تقديم الدعم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمراً حيوياً. ويسرّنا أن نشير إلى أن القوة المشتركة حققت قدرة تشغيلية أولية في تشرين الأول/أكتوبر وقد أجرت أول عملية لها – في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وأخيراً، نرحّب بالالتزام المتجدد من جانب الأطراف المالية باتفاق السلام والمصالحة وبالتفاهم الذي توصلت إليه فيما يخص الجدول الزمني المنقح لتنفيذ الأحكام المتبقية بحلول نهاية آذار/مارس. من الضروري تماماً أن تتقيد الأطراف بالتزامها باحترام الآجال المحددة. وعلى النحو الذي وافق عليه المجلس، يجب اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالذين يتبين أنهم يعيقون تنفيذ الاتفاق في حينه وبصورة كاملة وفعالية. ويحدونا الأمل في أن يبعث المجلس برسالة موحدة إلى الأطراف المالية ويدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام والتعجيل بتنفيذه.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أودّ أن أرحب في نيويورك وفي مجلس الأمن بمعالي السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

إن وجوده بيننا اليوم يشهد على الأهمية التي يوليها فخامة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وحكومته لدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف تحقيق الاستقرار وتطبيع الحالة في البلد. ونطلب من الوزير كوليبالي أن يقبل أخلص تهانينا على تعيينه مؤخرا لقيادة الدبلوماسية المالية.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على تقديم تقرير الأمين العام (S/2017/1105) عن الحالة الراهنة في جمهورية مالي بطريقة مفصلة وواضحة، كما عهدناه. وتجري الإحاطة الإعلامية اليوم بعد ١٢ يوما من الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.8156) التي قدمها السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتثير كل من هذه الإحاطة الإعلامية، التي أشير فيها إلى مالي كجزء من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واليوم بشأن مالي على وجه التحديد، قلقا بالغا. ولذلك، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين في مالي إلى مواصلة الاستفادة من الجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الزيارة التي قام بها إلى المنطقة في أواخر عام ٢٠١٧، فضلا عن دور التيسير الذي تضطلع به الجزائر وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

لقد عينت لجنة رصد الاتفاق مركز كارتر كمراقب مستقل مسؤول عن الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، المعتمد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، جدد مجلس الأمن نداءه العاجل إلى الأطراف لاتخاذ إجراءات ملموسة فيما يتعلق بتفعيل السلطات المؤقتة في شمال مالي، وإنشاء آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو، والشروع في عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع ضمان مشاركة المرأة أيضا.

وفي غضون ذلك، وبينما نلاحظ بقلق بالغ عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق، تواصل الجماعات الإرهابية شن هجماتها الشرسة على البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية والمالية في الأجزاء الوسطى والجنوبية والشمالية من مالي. ونتيجة لهذه الهجمات، فقد ما يقرب من ١٠٠ من أفراد البعثة المتكاملة أرواحهم منذ عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى الحالة، يعتقد وفد بلدي

أنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز البعثة المتكاملة لكي تتمكن من الوفاء بولايتها بفعالية، مع تحسين السلامة والأمن أيضا لأفرادها.

وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية جميع الأطراف المعنية وتلك الموقعة على الاتفاق، الذي أبرم قبل سنتين ونصف، إلى بذل الجهد اللازم لتنفيذه بروح من الثقة ورؤية مشتركة لاستعادة السلام والأمن في مالي، كشرط مسبق لمواجهة التحديات التي ستواجه البلد في عام ٢٠١٨، أي ضمان إحراز تقدم في الدورة الانتخابية الرئاسية الهامة المقرر إجراؤها في شهر تموز/يوليه، وفي الانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، التي سيلزمها استراتيجية سياسية مشتركة، والتي سيتعين على المجتمع الدولي أن يقدم خلالها الدعم اللازم لحكومة مالي لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية بعمل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي حدد الاحتياجات فيما يتعلق بالانتخابات بهدف تقديم كل الدعم اللازم، والذي أوفدت من أجله رئيس وزراء جيبوتي السابق السيد ديليتا محمد ديليتا، إلى مالي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، لكي يتمكن من تحديد المجالات التي يمكن للفرنكوفونية تقديم الدعم لها. ونشجع المنظمة الفرنكوفونية على مواصلة عملها وزيادة وعي شركاء آخرين للانضمام إلى هذه الجهود لكفالة الدعم اللازم لإجراء الانتخابات المقررة طوال هذا العام.

ورغم الجهود الرامية إلى دعم شركائنا في مالي، أكرر التأكيد على مدى أهمية أن تسود الإرادة السياسية لجميع الأطراف السياسية الفاعلة لوضع مالي أولا، وتنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن الاستفادة من كل الدعم المقدم إلى البلد، بما في ذلك في مكافحة الجماعات الإرهابية، وإرساء الأمن في جميع أنحاء البلد وإجراء انتخابات ناجحة، ستبدأ فصلا سياسيا جديدا في الحياة السياسية في مالي. وستضطلع البعثة المتكاملة بدور رئيسي خلال هذه المرحلة الحاسمة الجديدة من أجل ضمان إنجازها بنجاح.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية، أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أنضم إلى الزملاء لأرحب بحرارة، بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجديد في مالي، سعادة السيد كوليبالي. إن قيادة وكيل الأمين العام لاكروا والممثل الخاص للأمين العام النظيف جديرة حقا بالإعجاب، وكذلك تفاني ومثابرة أفراد البعثة في بيئة مالي المعقدة. وأشيد أيضا بجميع الذين ضحوا بحياتهم على جهودهم في مسعى إحلال السلام في مالي، بما في ذلك الجنود الشجعان من مملكة هولندا.

لقد شاركت مملكة هولندا في مالي منذ فترة طويلة، نحن ملتزمون، وسنظل ملتزمين، تجاه مالي. وسنسهم، حسب الحاجة، بالمساعدة الإنمائية وبالدبلوماسية وبمساهمتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفقا لمثل مالي، لكل أولئك الذين يجدفون في نفس القارب نفس الهدف. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فمن الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يدفع جميع أصحاب المصلحة هدف مشترك: هو إحلال السلام في مالي. سيكون عام ٢٠١٨ محوريا بالنسبة لمالي. وستكون الانتخابات اختبارا مهما لتجديد شرعية قادة مالي. وأود أن أتناول ثلاث نقاط: بشأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والحكم الرشيد.

أولا، فيما يتعلق بعملية السلام، هناك حاجة عاجلة إلى إحراز تقدم سريع في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وشكل الجدول الزمني الذي اعتمد في الأسبوع الماضي تقدما مرحبا به، ويجب أن نلتزم به خلال الشهرين المقبلين. وترحب هولندا بالدعم والوساطة اللذين قدمهما المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي،

ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تمكنا بفضلها من المضي قدما. لا يزال هذا الدعم الدولي حاسما. وعلاوة على ذلك، يشكل تعيين المراقب المستقل ونظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) عنصرين حيويين لتحقيق نتائج ملموسة في عام ٢٠١٨. ويجب ألا نتردد في استخدام الأدوات التي يوفرها نظام الجزاءات عندما تلزم الحاجة إليها لتعزيز تحقيق تقدم.

ثانيا، فيما يتعلق بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في وقت قصير، أصبح الجزء الأوسط من مالي بؤرة للإرهاب والعنف بين القبائل والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، مما يهدد بشكل خطير استقرار مالي، ومنطقة الساحل الأوسع، بل وأوروبا. إن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات أثر مدمر.

ولذلك السبب كان القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) محقا تماما في دعوة الدول الأعضاء إلى مكافحة الأنشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. إن هذه التحديات تستحق اهتمام المجلس الكامل. ولذا فإن هولندا ترحب بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولكن من المهم ضمان التنفيذ السريع والمستدام لإطار تنظيمي سليم من أجل الحيلولة دون حدوث جميع انتهاكات حقوق الإنسان. فإذا فشلنا في ضمان احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بما في ذلك فيما يتعلق بالاحتجاز والإجراءات القضائية، فإننا

سنعمل على تنشئة جيل جديد من الإرهابيين، بدلا من القضاء عليهم. إن الأزمة في وسط مالي تضع ضغطا أكبر على قدرات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فهي تظل، حتى الآن، بعثة حفظ السلام التي تكبدت العدد الأكبر من الضحايا في صفوف الخوذ الزرق، الأمر الذي لا يعمل إلا على التأكيد على الأهمية الحاسمة للمعدات العالية الجودة والقوات المدربة تدريبا جيدا.

وقد أدركت هولندا، استنادا إلى خبرتنا في مالي، أهمية وجود وحدات قوات مدربة جيدا، ومعدات عالية الجودة وإجراء عمليات استنادا إلى معلومات موثوقة. ونود أن نلقي الضوء بشكل خاص على أهمية استخدام أساليب مبتكرة لتشكيل القوات، مثل خطط التناوب. وندعو الأمانة العامة إلى مواصلة بذل الجهود لضمان توافر المعدات واستدامتها، الأمر الذي يعد حيويا لتحقيق فعالية البعثة. وندعو الدول الأعضاء إلى مد البعثة المتكاملة بالقدرات. وسيكون تحديث عمليات حفظ السلام موضوع مناقشتنا المفتوحة في ٢٨ آذار/مارس، أثناء رئاستنا لمجلس الأمن في غضون شهرين.

ثالثا، سيكون العام القادم حاسما، إذ أنه سيتناول مسألة الحكم الرشيد. وستضطلع باماكو، في ذلك الصدد، بالدور الأهم في توفير القيادة السليمة التي ستفسح المجال لحوار شامل وشفاف قبل الانتخابات. ومن المهم كذلك أن يتم إشراك النساء والشباب بصورة كاملة في تنفيذ الاتفاق. ونثني على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة لإجراء انتخابات مشروعة، ومن الضروري أن تلتزم الحكومة المالية بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، ومن أجل تعزيز المساءلة والمصالحة، وأن يقدم لها الدعم في ذلك المسعى. ويجب أن تلتزم الأطراف المالية بتنفيذ إصلاحات عاجلة – مثل تحقيق اللامركزية وإصلاح القطاع الأمني – تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ويجب أن نثبت للشعب المالي أن هناك فوائد تجنى من السلام.

وختاما، تواجه مالي وشعبها تحديات عديدة. ولذلك يجب على البعثة المتكاملة أن تعمل بشكل متزامن على مختلف المستويات. إن مملكة هولندا تلتزم التزاما كاملابإحلال السلام وتحقيق العدالة والتنمية في مالي. ومع ذلك، فلن نتمكن من بناء سلام مستدام في مالي إلا بالالتزام الكامل من قبل الأطراف في

مالي والمجتمع الدولي. وستظل مملكة هولندا شريكة لمجلس الأمن في ذلك المسعى.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزير الخارجية كوليبالي، وأهنئه، باسم الولايات المتحدة، على إعادة تعيينه. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق معه.

وكما قالت السفيرة هيلي، فإن من أولوياتنا أن نرى سلاما وأمنا دائمين لجميع المواطنين الماليين، علاوة على الاستقرار في المنطقة. وينبغي للانتخابات المحلية والرئاسية المقبلة ألا تمنع أو تؤخر الحكومة والأطراف الموقعة عن مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. فنحن نعتقد أن اتفاق السلام في مالي يظل أفضل أمل في بناء مستقبل مستقر بما يكفي لدعم الانتقال السياسي السلمي. وتحيط الولايات المتحدة علما إيجابيا مع الحذر بالتزامات أيلول/سبتمبر التي توصلت إليها الأطراف الموقعة بعدم العودة إلى ساحة المعركة. ويشجعنا غياب انتهاكات وقف إطلاق النار، وندعو جميع الأطراف الموقعة إلى الاستفادة من هذا الزخم.

غير أننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم جوهري بشأن عناصر رئيسية من اتفاق السلام. فالسلطات المؤقتة قد تكون عاملة، ولكننا لم نر بعد ثمار حكم فعال في المناطق. وقد جرى تسيير دوريات المختلطة في غاو، ولكنها لا توفر الاحتياطي الأمني المعتاد هناك. ويجسد استمرار المواجهة فيما يتعلق بمعايير وأعداد المقاتلين الذي سيقدمون لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج انعداما خطيرا في الثقة بين الأطراف تشير إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة.

وفي بلد محفوف بالخطر الإقليمي المتزايد للتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، يجب أن تتبنى الأطراف شعورا متجددا بالإلحاح لإحراز التقدم معا بشأن أحكام أمنية رئيسية في الاتفاق. ويجب التوصل إلى أمن مالي الجماعي بشكل جماعي، بمساهمات وتعاون فيما بين جميع الأطراف. ويمثل اتفاق السلام خارطة طريق موقع عليها لوصول الأطراف إلى هناك وهيئات الاتفاق التداولية توفر المنابر للنقاش بشأن القضايا المتصلة بالأمن والكثير من الأمور الأخرى. ويمكن المساعي الانفرادية خارج تلك المنابر أن تقود إلى سوء الفهم والريبة.

ويشكل أحدث جدول زمني للأطراف لإحراز تقدم اتفق عليه في وقت سابق من هذا الشهر، ولا سيما بشأن الأحكام الأمنية في الاتفاق على مدى الأسابيع والأشهر القليلة القادمة، إشارة إيجابية. ولكن إذا لم يحرز أي تقدم بحلول موعد جلسة المجلس الفصلية القادمة، يتعين علينا أن نكون على استعداد للنظر في اتخاذ إجراءات من خلال نظام الجزاءات الذي اعتمدناه بالإجماع في أيلول/سبتمبر الماضي.

وللأسف، يجب علينا كذلك أن نحيط علما بزيادة تواتر وحجم وفتك الهجمات على أهداف الأمم المتحدة والأهداف المالية على السواء، التي ارتفعت بمقدار الثلث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويتطلب منا العدد غير المقبول من الوفيات التمعن طويلا وبعمق في التشكيلة الحالية للأمم المتحدة في مالي.

ونأمل أن يقدم الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام، بالترادف مع مطالبات المجلس والقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) بوضع خطة أولويات استراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، توصيات قبل التجديد للبعثة، الأمر الذي سيعزز أمن البعثة ويرتقي بأكثر مهامها أهمية ويزيد فعاليتها التشغيلية. وستساعد الجهود الحالية التي تبذلها البعثة لتنفيذ التوصيات الأخيرة لتحسين الأمن، التي تتسم بأهمية حاسمة في ضوء الارتفاع غير المقبول في معدل خسائر البعثة المتكاملة، في هذا الجهد. بيد أن النقص المزمن في قوات وموارد البعثة المتكاملة لا يزال يبعث على القلق.

ويجب علينا إيجاد حل دائم لأهم النواقص في القدرات، من قبيل ما يتعلق بالكتائب القتالية والطائرات العمودية وناقلات الأفراد المصفحة. ويجب على الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وجميع الدول الأعضاء أن تعمل معا – بشأن أكثر بعثات حفظ السلام خطورة – لإيجاد حل مستدام من شأنه إنقاذ حياة حفظة السلام والتقريب من إحلال السلام في مالي. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إنشاء قوتها المشتركة. كما يسعدنا كذلك أن نسمع عن إحراز الأمم المتحدة تقدما في إبرام الاتفاق التقني. وستكون التعهدات التي قدمت بالفعل أو التي سيتعهد بها في مؤتمر المانحين المقبل في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل حاسمة في تسديد نفقات دعم البعثة من خلال الاتفاق. ونكرر نداء المجلس في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) لأن يكون الاتفاق التقني تدبيرا مؤقتا للوصول إلى اكتفاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ذاتيا وألا يؤثر سلبا على عمليات البعثة المتكاملة وموظفيها.

وسيستمر تعهد الولايات المتحدة بمبلغ ٦٠ مليون دولار تحديدا من أجل تشغيل القوة المشتركة، من خلال مساعدتها الثنائية القوية لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي بلغت جملتها بليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية. وكذلك نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تجاه وضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان بوصفها عنصرا رئيسيا في احترام حقوق الإنسان وتجنب تنفير المجتمعات المحلية من المعركة ضد العنف وتجنيد المتطرفين العنيفين.

وترى الولايات المتحدة أن بوسع أطراف اتفاق السلام في مالي، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والجهات الشريكة، لها أن تعمل معا لتحقيق تقدم ملموس في الأسابيع والأشهر المقبلة حتى خلال هذه السنة الانتخابية الصعبة المليئة بالتحديات مثل استمرار خطر الإرهاب الإقليمي. وسيحظى ذلك التقدم أو عدمه ببالغ الاهتمام من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن. وبالنسبة لشعب مالي وأصدقاء مالي في المنطقة وخارجها، فإن المخاطر لا تزال كبيرة جدا ولا مجال لتأجيل إحراز التقدم بأي حال.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في مالي (S/2017/1105) والسيد لاكروا، الذي بيّن بوضوح تام النتائج التي توصّل إليها التقرير خلال إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية كوليبالي إلى المجلس اليوم.

وأود أن أبدأ بترديد كلمات زميلي الإثيوبي والترحيب بوقف أعمال العنف بين الأطراف الموقعة في مالي خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وتتيح هذه الظروف أفضل فرصة للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونشيد بجميع الأطراف لالتزامها المستمر بالوقف التام للأعمال العدائية، وأحثها على مواصلة التزامها.

وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الاتفاق والحوار الجاري بين الأطراف. ونرحب باعتماد الجدول الزمني المنقح في اجتماع لجنة متابعة الاتفاق في الأسبوع الماضي. وندعو بقوة جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها بالاتفاق، والعمل معا لتنفيذ الإجراءات المعلقة على النحو المبيّن في جدولها الزمني الأخير في أقرب وقت ممكن. لقد مضى حتى الآن أكثر من عامين ونصف العام منذ توقيع الاتفاق. ونشعر – شأننا شأن الكثير من أعضاء المجلس الآخرين– بالإحباط لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذه ونحث جميع الأطراف على ذلك على وجه السرعة. ويقيناً أن لصبر الشعب المالي حداً، وإن من واجب جميع الأطراف الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاق. ونرحب بتكليف مركز كارتر ومشاركته بوصفه مراقبا مستقلا في لجنة متابعة الاتفاق، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من المساءلة عن

التأخير الذي حدث في تنفيذه. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لمعرفة أولئك الذين يسعون إلى عرقلة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام أو منعه، الأمر الذي يشكل أساسا للتسميات الخاضعة للجزاءات.

وتكتسي الانتخابات أهمية حاسمة للوفاء بوعد تطبيق اللامركزية في مالي، فضلا عن أهميتها لاتفاق السلام. ومن المؤسف أنه قد تأجل إجراء الانتخابات المحلية، ومن الأهمية بمكان كفالة إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية والبرلمانية بطريقة تتسم بالمصداقية والنزاهة في عام ٢٠١٨.

وإذ نسلّم بأن تنفيذ اتفاق السلام هو أفضل طريق لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في مالي، لا تزال الحالة الأمنية تتسم بالضعف اليوم، ومن الضروري تحقيق الاستقرار في المنطقة على وجه الاستعجال. وتواصل المملكة المتحدة اتخاذ الإجراءات بثلاثة سبل بغرض الإسهام في ذلك. أولا، وكما أعلن رئيس وزراء بلدي في الأسبوع الماضي، سنمضي في نشر ثلاث طائرات عمودية بريطانية من طراز Chinook إلى منطقة الساحل، وسنواصل دعم جهودنا بواسطة طائرة نقل ثقيلة، بالإضافة إلى زيادة قدرة القوات الفرنسية على المناورة بكفاءة في معركتها ضد المتطرفين. ثانيا، ستقدم المملكة المتحدة ١٧ مليون دولار إضافية في شكل معونة للمنطقة، بما في ذلك الدعم الإنساني المنقذ لحياة مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من النزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية. ثالثا، سنواصل دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وولايتها المتمثلة في دعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، علاوة على حماية المدنيين.

ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة المتكاملة، الذي سيكون هاما للغاية في تحديد الاتجاه المستقبلي لعمليات دعم حفظ السلام في مالي. ونؤكد مجددا أيضا دعمنا للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأهدافها الرامية للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر في المنطقة. ونرحب بتأييد المجتمع الدولي للتعهد بتمويل تلك المبادرة. ونسلّم بأهمية الدعم التقني واللوجستي الذي تقدمه البعثة للقوة المشتركة لمساعدتها على الوصول إلى قدرتها العملياتية الكاملة، وندعو إلى التنفيذ السريع لاتفاق تقني يمكّن من تحقيق ذلك. ونكرر أيضا نداءات مجلس الأمن إلى تنفيذ إطار قوي للامتثال لحقوق الإنسان بالنسبة للقوة المشتركة. بيد أننا نشير إلى أن القوة المشتركة لم تُنشأ بوصفها قوة عسكرية فحسب، وأنه لا وجود لحل عسكري حصري لمشكلة انعدام الأمن في المناطق العابرة للحدود. ويقينا أن تعاون المجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل مع البعثة في مجالي التنمية والجهود الإنسانية يكتسي أهمية بالغة.

ختاما، نرحب بالخطوات الإيجابية التي اُتخذت منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8062) بما في ذلك الحد من أعمال العنف. بيد أن الوقت قد حان الآن لإحراز تقدم ملموس واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام. فذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين في مالي والمنطقة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد جان - بيير لاكروا على إحاطته المفصلة، ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيد تيمان كوليبالي، وزير خارجية مالي.

لقد أحطنا علما بتوقيع الأطراف في مالي مذكرة بشأن وقف أعمال القتال في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وما أعقب ذلك من وقف القتال بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة. وأحطنا علما أيضا بالاجتماع الذي عُقد في النفيس في تشرين الأول/أكتوبر بشأن المصالحة بين الأطراف المالية. ولا يفوتنا أن نغفل الإشارة إلى انتهاء إنشاء جميع الإدارات

المؤقتة للمناطق الشمالية الخمس في البلد. ونأمل أن يمكّن القرار الذي اتخذته مالي بتأجيل الانتخابات البلدية والإقليمية حتى شهر نيسان/أبريل – بفضل الوساطة النشطة من جانب السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام – من عملية سياسية أكثر شمولا.

وبالرغم من هذه الإيجابيات، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك عمليات الإيواء المؤقت وإصلاح القطاع الأمني. ونرحب بالاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف المالية في الأسبوع الماضي بشأن تحديد جدول زمني لتنفيذ اتفاق الجزائر. ويجب تنفيذ ذلك الآن.

وللأسف، فإن الحالة الأمنية تشهد تدهورا، ليس بسبب الأطراف المالية بل نتيجة لزيادة النشاط الإرهابي. ويساورنا القلق إزاء التوسع الجغرافي لذلك النشاط، علاوة على تزايد الخسائر في صفوف قوات الأمن المالية وذوي الخوذ الزرق. ونرحب في ذلك الصدد، بالتزام بلدان المنطقة بإنشاء القوة المشتركة، وقد شاركنا في التوصل إلى قرار متوازن لمجلس الأمن لدعمها (S/2017/2391). ومع ذلك، فإننا نتشاطر رأي الأمانة العامة بأنه سيكون من المستحيل تحقيق الاستقرار في المنطقة دون التنفيذ الكامل للاتفاق من جانب أصحاب المصلحة في مالي. ويجب ألا ننسى أن انهيار الحالة الأمنية في منطقة الساحل قد حدث في أعقاب التدخل الأجنبي في ليبيا عام ٢٠١١ ما أدى إلى تفكيك الدولة الليبية بالفعل.

ونرحب بتعزيز العنصرين العسكري والشرطي للبعثة في مالي. وندعو الأمانة العامة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتوفير حفظة السلام من ذوي ناقلات الأفراد المدرعة ومروحيات الهجوم والنقل، فضلا عن تحسين أمن ذوي الخوذ الزرق. ونتوقع أن تصل البعثة إلى تأهبها العملياتي الكامل أخيرا في عام ٢٠١٨. وأخذا بحالة الحكومة المالية في الاعتبار، ساعدنا في اتخاذ القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) الذي حدد مهام البعثة المتكاملة فيما يتعلق بمساعدة قوات الأمن في البلد. ومن المهم الإشارة إلى التوقيع على مذكرة بهذا الشأن في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخذا في الاعتبار برغبات باماكو، أيدت روسيا أيضا اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) الذي فرض نظاما للجزاءات على الأفراد الذين يخربون تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

ونحن نشاطر الماليين الرغبة في تسريع تحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية. وفي الوقت نفسه، نود أن نحذّر مرة أخرى من أن استخدام التهديد بفرض جزاءات له آثاره الجانبية. ونأمل ألا تؤدي تلك الخطوة من جانب مجلس الأمن إلى إثارة عداء تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة وإلى زيادة انعدام الثقة بين الأطراف المالية. ونأمل أيضاً عدم استخدام آليات الجزاءات المنشأة إلا على النحو المُبتغى منها، ألا وهو، الإسهام في العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة ونرحّب بوجود السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير خارجية مالي، في قاعة المجلس. ونؤيد التقرير الفصلي للأمين العام (S/2017/1105) ونرغب في الإدلاء ببعض الملاحظات.

تتمثل الخطوة الرئيسية في إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونشجع جميع الأطراف على الامتثال للجدول الزمني المنقح مؤخراً لتنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق.

ونعتقد أن المساعدة التي تقدّمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتي يقدمها المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لضمان إجراء انتخابات شفافة

وعادلة وسلمية في عام ٢٠١٨، لأنها بدورها ستيسّر تحقيق الاتفاق.

وبالمثل، فمن الضروري إنشاء أسس سيادة القانون الثابتة، من خلال الإصلاح، تعززها مؤسسات قضائية وأمنية تتمتع بالاستقلالية وتخضع للمساءلة. ونقدّر أيضاً جهود الأمم المتحدة لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب عن طريق إنشاء لجنة التحقيق الدولية. والإدماج الحقيقي للمرأة في عملية السلام وفي صنع القرار هو من التدابير الأخرى الهامة للاستقرار الدائم.

وتشعر كازاخستان بالجزع إزاء الأوضاع الأمنية والإنسانية، التي تدهورت بشكل كبير، وتدعو الشركاء الدوليين والجهات المانحة إلى تقديم المعونة الإنسانية المعلنة. ونعتقد أن الاستعراض الاستراتيجي القادم لبعثة الأمم المتحدة سيسهم في تعزيز قدرات البعثة وتحسين الحالة الأمنية.

ويسرنا أن ننوّه بتعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبلدان الساحل في مكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود، ونثني على الشركاء الدوليين لتعبئتهم دعما ماليا للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأخيراً، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مالي، يجب أن تسير العمليات العسكرية جنباً إلى جنب مع الجهود الإنمائية المتكاملة والمنسقة، والتي يعززها التمويل المستدام. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً مشاريع صندوق بناء السلام، وكذلك استراتيجية الحكومة المتعددة الأبعاد للمناطق الوسطى، وندعو إلى إنجاز خطة التنمية للمناطق الشمالية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياح وفد مالي لرؤية بلدكم كازاخستان، سيدي الرئيس، تترأس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ اليابان على جهودها الممتازة في تسيير أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده التي لا تكلّ من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ومن أجل تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – واللذين يشكلان ضمانتين للاستقرار الدائم في جميع أنحاء المنطقة.

وأود أن أعرب عن تهانينا الحارة إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً، وهم بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت، وأؤكد لهم تعاوننا التام والكامل من أجل نجاح عملهم في خدمة السلام. وأود أيضاً أن أعرب عن عميق امتناننا لوفود أوروغواي وأوكرانيا والسنغال ومصر واليابان على إسهامها الممتاز في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات الناشئة المتصلة، في جملة أمور، بالتدهور البيئي، والهجرة غير النظامية، والاتجار بجميع أنواعه، وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، فضلاً عن الهجمات غير النمطية المتكررة التي تستهدف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أثناء الوفاء بولاياتها.

وفي السياق نفسه، أود أن أهنئ السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على عرضه الممتاز للتقرير قيد النظر (S/2017/1105).

تحيط حكومة مالي علماً بتقرير الأمين العام وتعرب عن سرورها لجودة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحكومة جمهورية مالي. ويتجلى ذلك في وجود آليات بين الطرفين لتقييم معايير رصد تنفيذ الاتفاق، وكذلك في مجال حقوق الإنسان.

وتؤيد حكومة مالي تأييداً تاماً الأمين العام في تقييمه بأن تقدُّماً لا يمكن إنكاره قد أُحرز على المستويين السياسي والمؤسسي وفيما يتعلق بالدفاع والأمن والعدالة ومسائل التنمية الاقتصادية، فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ونرى في هذا التقدم المحرز مصدر تشجيع للأطراف المالية ولجميع شركائنا، الذين نقدّر المساعدة والدعم المتعدد الأوجه اللذين يقدمونهما أيما تقدير. ودون الحاجة إلى الإشارة إلى القائمة الطويلة من تلك التطورات، التي تجسّد إرادة حكومة مالي والتزامها، تحت سلطة رئيس الدولة، أود ببساطة أن أؤكد على أن هذا التقدم يُسهم في الاستعادة التدريجية للسلام والأمن في بلدنا.

بيد أن الوقت ينفد بسرعة. وأود أن أؤكد من جديد تصميم رئيس جمهورية مالي على بذل كل جهد ممكن للتعجيل بتنفيذ الاتفاق، إذ لا نزال على اقتناع عميق بأنه لا بديل عن تلك الطريقة السلمية من أجل إيجاد تسوية دائمة للأزمة المعقدة في مالي. وفيما يتعلق بآفاق عام ٢٠١٨ على صعيد تنفيذ الاتفاق، ستواصل حكومة مالي جهودها الرامية إلى الحفاظ على مناخ من الثقة المتزايدة بين الأطراف الموقعة والشروع في وضع مشروع قانون بشأن الاتفاق الوطني من أجل تناول مقترحات مؤتمر التفاهم الوطني.

وحرصاً على تلبية التطلعات العميقة لجميع أبناء شعبنا، كلف رئيس الدولة فريق الحكومة الجديدة بالأولويات الأربع التالية: إكمال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة؛ واحتواء تزايد انعدام الأمن في وسط البلد؛ وتلبية المطالب الاجتماعية عن طريق التعجيل بتنفيذ البرنامج الرئاسي بشأن الاحتياجات الاجتماعية العاجلة؛ وتنظيم انتخابات شفافة وسلميّة وذات مصداقية. وكما يمكن لمجلس الأمن أن يلاحظ، فإن تنفيذ الاتفاق يقع في قمة أولويات الرئيس.

كما يندرج في إطار هذه الدينامية مبادرة رئيس الدولة لإطلاق عملية لاعتماد قانون بشأن التفاهم الوطني، تمشياً مع تنفيذ ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية الصادر بوصفه نتيجة مؤتمر التفاهم الوطني. ويسعى ذلك القانون إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإلى تعزيز المصالحة بين الماليين من خلال إعفاء جميع المتورطين في التمرد المسلح الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء من المحاكمة؛ والتدابير الرامية إلى استعادة الهدوء بعد تسريع المحاكمات الجارية ومنح تعويضات للضحايا المعترف بهم؛ ووضع برنامج لإعادة إدماج جميع الأشخاص الذين ألقوا أسلحتهم والتزموا علناً وبصراحة بنبذ العنف. وبهذه الطريقة، ستشرع الحكومة على وجه السرعة في وضع مشروع قانون بشأن التفاهم الوطني، يجسد تلك المقترحات.

وبسبب قصر الوقت، ستسعى الحكومة أيضا، بالإضافة إلى مبادرة الرئيس الجريئة، إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسي لعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك عودة اللاجئين والمشردين.

أود أيضا أن أذكر أن لجنة متابعة الاتفاق في مالي قد عقدت يومي ١٥ و ١٦كانون الثاني/يناير الدورة الثالثة والعشرين لها، حيث رحبت بالجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية التي اختارها الطرفان الماليان المالية، وأقرتها. يوفر الجدول الزمني خريطة طريق لتنفيذ الأحكام الرئيسية من الاتفاق التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار في البلد وإجراء الانتخابات المقبلة. وقامت اللجنة بحث الطرفين الماليين على احترام الالتزامات التي قطعت، وشجعت المجتمع الدولي على تقديم الدعم في هذا الصدد.

وبغية كفالة قدر أكبر من الكفاءة في الحوار بين الأطراف في الاتفاق، اتفقت الأطراف المالية على المشاركة المستقبلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشريك الرئيسي لبعثة الوساطة الدولية في اجتماعات آلية

النقاش بين الطرفين الماليين كمراقبين. وتم إرفاق جميع تفاصيل هذا الإطار الزمني بمذكرة مستكملة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وتوزيعها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

ويكمن أحد التحديات الكبرى التي تواجه تحقيق الاستقرار في بلدنا في الوفاء بالمواعيد النهائية المقبلة على الصعيد السياسي. ويرجع القرار السيادي الذي اتخذته حكومة مالي بتأجيل الانتخابات، التي كان من المقرر عقدها أصلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حتى ٢٠١٨ إلى القلق إزاء شمول الجميع وانفتاح أعلى السلطات المالية بغية تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لإجراء تلك الانتخابات. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام حكومة مالي بتنظيم انتخابات حرة وموثوقة وشفافة ضمن المهل الدستورية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، مراعية قانون المساواة بين الجنسين من أجل ضمان تمثيل النساء في المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب.

علاوة على ذلك، تبذل الحكومة كل جهد ممكن لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه من أصل الـ ٥٠ مليون دولار المخصصة لتنفيذ البرنامج، موّلت حكومة مالي، على الرغم من مواردها المحدودة، ١٠ ملايين دولار من أموالها الخاصة لتكملة الـ ١٥ مليون دولار التي قدمها البنك الدولي الذي أشيد به. ويحدوني الأمل في أن يتم سد الفجوة قريبا بدعم من الشركاء الآخرين.

وفي نفس السياق، يسرني أن أعلن أن المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن قد أعد بالفعل خريطة طريق لاستكمال الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، وفي آخر اجتماع عقدته لجنة متابعة الاتفاق، تعهد كلا الطرفين الموقعين بوضع الصيغة النهائية للمعايير التوافقية والحصص لإدماج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني قبل ٢ شباط/فبراير.

بالإضافة إلى تحسين الظروف الأمنية في المناطق الشمالية من البلد، فإن الحكومة تولي أهمية بالغة للحالة في المناطق الوسطى من مالي، ولا سيما في منطقتي موبتي وسيغو. إن الهجمات المتكررة على المدنيين والمسؤولين الحكوميين تقوض الجهود الرامية إلى استعادة سلطة الدولة على الإقليم وتعوق تقديم الدولة للخدمات الاجتماعية الأساسية إلى مواطنينا في تلك المناطق.

وهذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تعتزم الحكومة مواجهته من خلال تسريع التفعيل الكفوء للخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى، بغية ضمان الطمأنينة التي تتيح العودة الفعالة للإدارة إلى هذا الجزء من البلد، مما يمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة في سلام، والشعب من مزاولة أعماله بصورة طبيعية. وبالمثل، ستقوم الحكومة فورا بتنظيم حوار سياسي شامل بشأن الحالة الأمنية في وسط البلد.

أما بخصوص حالة حقوق الإنسان المشار إليها في تقرير الأمين العام قيد النظر، فأنوه بأن إنشاء وزارة مكرسة لحقوق الإنسان تماما في الحكومات المتعاقبة يظهر الإرادة السياسية الثابتة للسلطات المالية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من صعوبة الحالة في مالي، التزمت الحكومة بتلك المهمة. ويمكنني أن أبلغ المجلس بأن وزير العدل قد أصدر بالفعل تعليمات إلى السلطات القضائية في المناطق المتضررة بفتح تحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في التقرير، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وتم الاضطلاع بهذه الجهود بفضل التعاون النشط من جانب وزارتي العدل وحقوق الإنسان مع شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تجدر الإشارة إلى أن حكومة مالي ملتزمة بحزم بمواجهة التحديات المتعلقة بعودة النازحين واللاجئين في الظروف المثلى؛ وتوفير إمكانية حصول الأشخاص المتضررين من الأزمة على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والمياه والنظافة الصحية

والصرف الصحي؛ وتحسين سبل معيشة الناس وقدرتهم على التكيف. علاوة على ذلك، أعيد فتح مدرسة كيدال الثانوية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، وعادت الدولة وفي الواقع إلى جميع العواصم الإقليمية في الشمال والمدن الرئيسية في المنطقة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى العاملة في مالي، التي تواصل تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين والأشخاص الذين تركوا في المناطق المتضررة من الأزمات.

وبخصوص الأمن المتعلق بالبعثة المتكاملة، فإن حكومة مالي تجدد طلبها تعزيز القدرات التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة في مالي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بالكامل. ومن جانبي، فإنني أرحب بالتوقيع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على مذكرة التفاهم بين البعثة المتكاملة وحكومة مالي بشأن الدعم الذي تقدمه البعثة للقوات المسلحة المالية. وندعو إلى التنفيذ السريع للمذكرة، بهدف تهيئة الظروف لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وبخاصة من خلال إتاحة المجال لعودة الإدارة وقوات الدفاع والأمن إلى جميع المناطق الشمالية، بما في ذلك كيدال.

أما على الصعيد الإقليمي، فترحب مالي بالتقدم المحرز في عملية تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأرحب بدعم المجلس وجميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف للقوة.

ولئن كانت فترة رئاسة مالي ستنتهي في الأسابيع المقبلة، فإنها لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالأمن والأهداف الإنمائية للمنظمة. يجب علينا التعجيل بتوقيع الاتفاق التقني الذي ناقشناه هنا هذا الصباح ومواصلة تعبئة جهود جميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لمشروع الأمن هذا بالغ الأهمية بالنسبة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقبل كل شيء، تعزيز جميع الجهود المبذولة منذ بداية الأزمة في مالي - وبخاصة في سياق انتشار التهديد الإرهابي.

وفي الختام، أكرر الشكر والامتنان من جانب مالي ورئيسها إلى الأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة المتكاملة، فضلاً عن البلدان المساهمة بقوات، وقوة بارخان الفرنسية، وبعثة التدريب الأوروبية وأعضاء لجنة متابعة الاتفاق، بقيادة الجزائر، على دعمهم الذي لا يعرف الكلل لعملية السلام وتحقيق الاستقرار في بلدنا.

وتدين حكومة مالي بشدة جميع الهجمات الجبانة والوحشية الواقعة على القوات الوطنية والدولية وعلى المدنيين. وأكرر تعازينا لأسر جميع الضحايا - مدنيين وعسكريين، أجانب وماليين - الذين سقطوا في الكفاح ضد الإرهاب في ميدان الشرف في مالي وفي أماكن أخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.